جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط – كلية التربية
قسم الجغرافية

تركز السكان وتشتتهم في محافظة ميسان

(دراسة في جغرافية السكان)

رسالة تقدمت بها

هديل هشام عبد الامير الصفَّار

إلى مجلس كلية التربية - جامعة واسط

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

لطيف هاشم كزار الطائي

١٤٣٥هـ ٢٠١٤م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة واسط
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافيا

التباين المكاني للطرق الريفية في محافظتي واسط وميسان وتأثيره في مراكز الاستيطان الريفي دراسة مقارنة في جغرافية النقل

أطروحة تقدمت بها

هديل هشام عبد الامير الصفّار

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافيا

بإشراف

الأستاذ الدكتور

لطيف هاشم كزار الطائي

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن مستوى ودرجة التباين المكاني بين الطرق الريفية في محافظتي واسط وميسان وتأثيرها بمراكز الاستيطان الريفي إذ تعد شبكة طرق النقل الأداة الدالة على المستوى التنموي الذي وصلت إلية منطقة الدراسة، بل أنّها تعد من اسس النشاط الاقتصادي والاجتماعي للسكان ، كذلك تساهم في نمو سكان المستوطنات البشرية وتوزيعهم وكذلك فهي تبين التفاعل بين شبكة الطرق وتلك المستوطنات .

وأهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها شبكة الطرق الريفية والوقوف على أهم الخصائص المكانية المؤثرة فيها وابعاد هذا التأثير سلبياً وايجابياً ومن ثم تحليل العلاقة بين حجم الاستخدام وقدرة استيعاب هذه الطرق لمراكز الاستيطان الريفي وصولاً إلى الاستخدام الأمثل .

احتوت الدراسة على أربعة فصول تناول كل فصل منها محوراً مهماً من محاور الدراسة إذ تضمن الفصل الأول مبحثين تناول المبحث الأول الاطار النظري للدراسة واشتمل على مشكلتها الرئيسة والثانوية وفرضيتها واهمية اجراء الدراسة ومبرراتها ثم حدود البحث التي تمثلت بالحدود الزمانية وهي دراسة شبكة الطرق ومراكز الاستيطان الريفي للعام ٢٠١٨، اما الحدود المكانية فتتحصر بمحافظتي (واسط وميسان)، وتناول المبحث الثاني المصطلحات والمفاهيم العلمية للدراسة وخطوات تنفيذها وموصفات الطرق التصميمة ثم التحليل الاداري لمنطقة الدراسة .

كما تضمن الفصل الثاني العوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة في بناء الطرق الريفية وامتدادها وهو يتضمن مبحثين ، اذ تناول المبحث الأول الخصائص الجغرافية الطبيعية التي تمثلت (بالموقع الجغرافي ، البنية الجيولوجية ، والتضاريس ، المناخ وعناصره، التربة ، الموارد المائية) التي تقف عائقاً طبيعياً أمام بناء الطرق وامتدادها ، اما المبحث الثاني تناول الخصائص البشرية التي تتمثل(بالخصائص السكانية ، النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي، الانشطة الخدمية الصحية والتعليمية) ولهذه الخصائص علاقة ايجابية بعملية بناء الطرق وامتدادها .

أما الفصل الثالث تضمن التطور التاريخي لشبكات الطرق البرية وتصنيفها في محافظتي واسط وميسان ، ويضم مبحثين فقد استعرض المبحث الأول التطور التاريخي لشبكة الطرق في منطقة الدراسة ومراحل تطورها قسمت على أربعة مدد زمنية من عام (١٩٥٠ – ٢٠١٨) وكذلك التطور التاريخي للجسور ، وتناول المبحث الثاني التصنيف المورفولوجي لشبكة الطرق الرئيسة والثانوية والريفية وتصنيف الطرق الريفية الى طرق ريفية رئيسة وثانوية وحقلية زراعية ، والترقيم الدولي لشبكة الطرق في منطقة الدراسة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما الفصل الرابع فضم النمذجة المكانية للتحليل المكاني لكفاءة الطرق الريفية وتوزيع المستقرات السكانية لمحافظتي واسط وميسان، وضم مبحثين اذ تناول المبحث الاول التحليل المكاني لكفاءة الطرق والنماذج الاحصائية لتوزيع القرى وعلاقتها بالطرق منها مركز الثقل المكاني (mean center) ومركز الظاهرة الفعلي (central featuve) واتجاه التوزيع (standard Deviational) والمجاور الأقرب (Nearest Neighbor Analysiss) وكثافة تركز النقاط (Point Density) وتطبيق نموذج الملائمة المكانية لتوزيع شبكة الطرق والقرى لمحافظة واسط ، وتضمن المبحث الثاني الملائمة المكانية لشبكة الطرق لمحافظة ميسان، والفصل الخامس العلاقة المكانية بين الطرق الريفية والمستقرات السكانية والمتغيرات منطقة الدراسة (محافظتي واسط وميسان) وافاقها المستقبلية وضم مبحثين تناول المبحث الأول العلاقة المكانية بين الطرق والمستقرات السكانية ومتغيرات منطقة الدراسة باستخدام اسلوب التحليل العامل لمحافظتي واسط وميسان) أما المبحث الثاني تناول الافاق المستقبلية للطرق الريفية والسكان و اختمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تركز السكان وتشتتهم في محافظة ميسان دراسة في جغرافية السكان

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة تركز السكان وتشتتهم في محافظة ميسان بحسب الوحدات الإدارية وبواقع بيانات وزارة التخطيط التي حصلت عليها الباحثة من خلال نتائج التعدادات السكانية للأعوام (١٩٧٧- ١٩٨٧- ١٩٩٧) وتقديرات السكان لعام (٢٠٠٧) ونتائج الحصر و الترقيم لعام (٢٠٠٩)جاءت الدراسة بأربعة فصول حيث تضمن الفصل الأول دراسة التركز السكاني المكاني في محافظة ميسان ممثلا بقياس نسبة التركز ومنحنى لورنز وقرينة لورنز ومعامل جيني ومعامل جبس مارتن وأكدت هذه المقاييس حقيقة ان التوزيع المكاني للسكان لايرتبط بعامل واحد محدد ومعين بمعزل عن العوامل الأخرى وخاصة باستخدام الأساليب الإحصائية يعبر عن بعدين أولهما البعد المكاني وثانيهما البعد الزمني .

أما الفصل الثاني : فقد درس التشتت السكاني المكاني في محافظة ميسان إذ يحتوي مبحثين يتناول المبحث الأول : قياس التشتت المكاني للسكان في محافظة ميسان ممثلة بالمدى المطلق والانحراف الربيعي، والانحراف المتوسط ،التباين ،الانحراف المعياري ،معامل الاختلاف والعلامة المعيارية ، معامل الارتباط الذاتي المكاني (معامل موران) وعبرت هذه المقاييس عن حقيقة التباين المكاني الذي تميز بتشتت القيم ومدى قربها من بعضها البعض أو تباعدها واختص المبحث الثاني بدراسة درجة الانتشار باستخدام مقياس البعد القياسي (الإشعاع الديناميكي) إذ أوضح هذا المقياس ارتفاع درجة الانتشار للسكان الحضر في المراكز الحضرية بسبب عوامل الجذب التي تدفع بالسكان بالهجرة من الريف إلى المدن ، ومعامل الانتشار والتباعد للسكان الريفي .

وتناول الفصل الثالث العلاقات السكانية المكانية في محافظة ميسان وتمثيلها على الخريطة الجغرافية ، وتضمن مبحثين المبحث الأول : ضم مركز الثقل السكاني والذي تمثل في مركز قضاء العمارة، المبحث الثاني النقاط المركزية الثلاث والتي تميزت بعدم تطابقها وهذا يبين أنَّ التوزيع المكاني غير متجانس ،والمبحث الثاني تضمن مقياس مربع كاي .

الفصل الرابع : تضمن أنماط التوزيع المكاني باستخدام الأساليب الكمية إذ يحتوي مبحثين تناول المبحث الأول تطبيق تقنية الجار الأقرب والذي من خلاله تم الحصول على ثلاثة أنماط للتوزيعات المكانية الأول النمط المتقارب والذي تمثل بمركز قضاء العمارة ومركز قضاء علي الغربي ومركز قضاء قلعة صالح ومركز قضاء المجر الكبير وناحية علي الشرقي ،ناحية كميت ، ناحية العزير، ناحية العدل ، ناحية السلام ، والنمط الثاني العشوائي في مركز قضاء الميمونة أما النمط الثالث المتباعد في مركز قضاء الكحلاء . أمّا المبحث الثاني : فتناول قاعدة زيف (قاعدة المرتبة – الحجم) وتطبيقها على المراكز الحضرية والتي تبين انها لاتنطبق عل النظام الحضري في محافظة ميسان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner